

أثر كتاب سيبويه في التبويب عند النحويين

د الحسن المثني الأستاذ المساعد بكلية اللغة العربية

مقدمة:

كان العرب في ماضي جاهليتهم وصدر إسلامهم يتحدثون العربية على سلاقتهم التي طُبِعوا عليها ، ولا يكاد يقع في منطقهم خطأ أو لحن إلى أن دعت الدواعي ، بتقادم العهد ، إلى وضع أصول وقواعد لكلامهم ، تلك الأصول التي تعاور العلماء على وضعها ، وكان سيبويه من وجوه العلماء الذين قاموا بتدوين النحو العربي في أول كتاب غايته تعليم (العربية). وقد مثل هذا الكتاب مهوى لعقول معاصريه ومن أتى بعده من العلماء. ولما كان هذا الكتاب أول ما وصل إلى الناس من نحو مدون ، فقد شكَّلت أبوابه التي وضعها أساساً قام عليه الدرس النحوي في تطور مباحثه، وقد اتخذ التأليف النحوي بعد سيبويه من هذا الكتاب هادياً ودليلاً ، وهنا تكمن أهمية دراسة الأبواب التي عقدها سيبويه في كتابه إذ إنما أثرت تأثيراً كبيراً في الدرس النحوي بعد ذلك.

حاول هذا البحث تتبع هذا الأمر من خلال النظر إلى جهود سيبويه في أبوابه وطريقته في صياغتها ، وكيف كان يعرض قضايا النحوية من خلال هذه الأبواب التي عقدها وعنون بها هذه القضايا ، ولم يغفل البحث أثره في كتابين هامين هما المقتضب للمبرد والأصول لابن السراج إذ إن الكتابين هضماً مادة الكتاب واستفادة من طريقة سيبويه في التبويب ، كما حاول البحث أيضاً تسليط الضوء على أثر سيبويه في الدرس النحوي بعد هذين الكتابين .

قام هذا البحث على أربعة محاور، حيث تناول المحور الأول المصطلحات المصاحبة لنشأة النحو العربي ، وقد مثل هذا المحور تمهيداً وبسائطاً للنظر في جهود النحويين منذ أبي الأسود إلى سيبويه في وضع المصطلحات والأبواب النحوية.

أما المحور الثاني: فتناول الأبواب عند سيبويه حيث تتبع هذه الأبواب واستعرض فيه الباحث نماذج منها ، إذ كانت هذه الأبواب تعقد في ظل الرواية النشطة لكلام العرب

والسعي الحثيث من سيبويه لوصفه وتحليله وتعليم الناس طرائق العرب في تركيب الكلام وضبطه.

أما المحور الثالث: فقد تتبع أثر الوصف في تراجم الكتاب حيث إن سيبويه كان يميل في كتابه إلى وصف كلام العرب وتحليله حتى يتمكن الناس من احتذائه ، وقد ألقى ذلك بآثره في تراجم أبواب كتابه.

ووقف المحور الرابع والأخير عند التبويب بعد سيبويه وسلط الضوء على المقتضب للمبرد والأصول لابن السراج لقرب عهدهما بكتاب سيبويه وتأثير الكتاب المباشر عليهما ، وقد بدا ذلك جلياً في الاتجاه نحو العناوين المحددة التي تبعد عن الوصف والتطويل حيث أصبح عنوان الباب لا يتعدى الكلمة والكلمتين ، وهو أمر سار عليه الدرس النحوي من بعد وهو ما نراه أيضاً في كتب النحو اليوم .

وقد خُتِمَ البحث بخاتمة تشتمل على بعض النتائج إضافة إلى ثبت بالمصادر والمراجع.

المحور الأول: المصطلحات والأبواب المصاحبة لنشأة النحو العربي :

ليس من شأن هذا البحث تفصيل الحديث حول نشأة النحو وأول من وضعه ، فقد وجد هذا الأمر حظه من الدرس الذي ما معه مزيد ، ولا يمكن لنا أن ننسب هذا النحو بشكله الحالي إلى عالم معين ، وإنما هو نتاج لجهود متتالية من عدد من العلماء الذين تضافروا جميعاً في رسم حدوده وتطوير مصطلحاته وأبوابه — ولكن يمكن لهذا البحث أن يتتبع بعض المصطلحات النحوية مستفيداً من النصوص التي وردت في الحديث عن نشأة النحو العربي مستخلصاً منها الخطوات التي مر بها منذ بداياته الأولى إلى أن وصل إلى ما وصل إليه من شكل عند سيبويه الذي سار به خطوات واسعة إلى الأمام ، ووضع له أبواباً بنى النحاة التالون له أبوابهم على هدي منها ، فالذي يلاحظ في الحديث عن نشأة النحو العربي أن هناك تداخلاً بين بعض المصطلحات فيه على النحو الذي يبدو من تداخل بين (علم العربية) و(النحو) ومعلوم أن المصطلحات في كل علم لا تنشأ دفعة واحدة وإنما

تتداخل ولا تظهر معالمها المحددة إلا بعد فترة من النضوج والاستقرار ، وهذا ما يبدو للدارس المتتبع لعلم النحو منذ نشأته ، فإن بعض النحاة كانوا يوصفون بأنهم أول من أسس (العربية) ، أو أنهم أول من وضع قياسها وفتح بابها^(١) ، وفي الحديث عن أبي الأسود الدؤلي روي أنه جاء إلى عبيد الله بن زياد يستأذنه في أن يضع العربية فأبى عبيد الله بن زياد أو زياد نفسه — حسب الخلاف الوارد في الروايات^(٢) . وقيل عنه أيضاً أول من وضع العربية ونقط المصحف^(٣) . ويروى عن النضر بن شميل أنه قال: « كان عبد الرحمن بن هرمز أول من وضع العربية »^(٤) .

ثم نجد هذا المصطلح نفسه يستخدم بمعنى (علم النحو) ، فالسيراقي يقول: «
اختلف الناس في أول من رسم النحو ، فقال قائلون: أبو الأسود الدؤلي ، وقال آخرون: نصر بن عاصم ... وقال آخرون: عبد الرحمن بن هرمز ، وأكثر الناس على أبي الأسود الدؤلي »^(٥) .

يلاحظ مما تقدم أن مصطلح (علم العربية) يطابق معنى الأصول التي وضعها النحاة الأوائل لتعليم الناس مبادئ النطق السليم ، إلا أن الملاحظ أيضاً أن لهذا المصطلح دلالة أشمل وهي الفقه بلغة العرب وبطرائقهم في التعبير وأن العالم بالعربية كان لا يتوقف عمله عند النحو فقط وإنما يتعداه إلى رواية لغة العرب والتبصر بها ، فعمر بن الخطاب حينما قال: « تعلموا العربية فإنها تشبب العقل وتزيد في المروءة »^(٦) لم يقصد بذلك تعلم

(١) طبقات النحويين واللغويين ، أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف بمصر ط ٣ (بدون تاريخ) ، ص ٣١ .

(٢) السابق نفسه ، ص ٢٢ .

(٣) معجم الأدباء ياقوت عبد الله الحموي ، طبعة دار المأمون الطبعة الأخيرة (بدون تاريخ) ، ج ١٦ ، ص ١٤٧ .

(٤) أخبار النحويين البصريين ، الحسن بن عبد الله السيراقي ، تحقيق: طه الزبيني ومحمد عبد المنعم خفاجة ، مطبعة الحلبي ، ١٩٥٥ م ، ص ١٦ .

(٥) السابق ، ص ١٠ .

(٦) طبقات النحويين واللغويين ، للزبيدي ، ص ١٣ .

القواعد النحوية فحسب ؛ لأن هذه القواعد قوالب جامدة وهي أيضاً لم تنشأ آنذاك ولم تُعرَف ، ولعله كان يقصد بذلك أن يتعلم الفرد طرائق العرب في تعبيرهم ويقف على أدهم فإن هذا الأدب يسمو به ويعكس له ما للعرب من مروءة وأخلاق.

(فعلم العربية) لم يكن سوى هذا التراث الأدبي واللغوي لهؤلاء العرب ، والذي يُكسِب المطلع عليه ملكة خاصة تمكنه من احتذاء كلامهم الفصيح . وقد سئل أبو عمرو بن العلاء عن منهجه في (العربية) هل يدخل فيه كلام العرب كله ^(٧) ، وذلك لأن العمل في هذا الصدد يقوم على رواية كلام العرب والنظر في كافة مناحيه من نحو وبلاغة وأدب وصرف ولغة .

وعلى هذا فإن (علم العربية) في بداياته لم يقصد به (علم النحو) بالتحديد ، وإنما قصد به المعرفة بلغة العرب بصورة عامة في كل مناحيها بما في ذلك النحو نفسه فربما وجدنا هذين المصطلحين متلازمين ، ولا يقدح ذلك في شمولية مصطلح (علم العربية) ودلالته على النشاط اللغوي لهؤلاء العلماء ، فقد قيل : « كان لأهل البصرة في العربية قدمة وبالنحو ولغات العرب والقياس عليها عناية » ^(٨) ، فقدمة أهل البصرة في العربية تتمثل في روايتهم لغة العرب شعرها ونثرها ، ومعرفة الغريب منها ووجود أكابر الرواة أمثال الأصمعي وخلف الأحمر والنضر بن شميل وأبو عبيدة معمر بن المثنى وغيرهم ممن اشتهروا برواية لغة العرب . أما قدمتهم في النحو فتتمثل في ابتداعهم له على يد أبي الأسود الدؤلي ومن جاء بعده من أكابر النحاة ممن نُسب إليهم ابتداع هذا العلم ودورهم الرائد فيه .

ومما يدخل تحت هذا الباب أيضاً مصطلح (الإعراب) ، والإعراب من حيث معناه اللغوي يدل على الإبانة والإفصاح ^(٩) ، وظل هذا المعنى يلزم الدرس النحوي في نشأته الأولى ، خاصة أن الداعي لهذا العلم هو خدمة القرآن الكريم ومعرفة معناه والوقوف على

(٧) السابق ، ص ٣٩ .

(٨) طبقات فحول الشعراء ، محمد بن سلام الجمحي ، تحقيق محمود محمد شاكر ، دار ، المعارف

بمصر (بدون تاريخ) ، ج ١ ، ص ١٢ .

(٩) القاموس المحيط ، محمد بن يعقوب الفيروزآبادي ، مادة عرب ، مطبعة مؤسسة الحلبي (بدون تاريخ) .

أحكامه وإماحة ذلك لغير العرب بعد تعليمهم إياه ، فزياد حينما طلب إلى أبي الأسود الدؤلي أن يضع النحو ، قال له: « اعمل شيئاً تكون فيه إماماً وتعرب به كتاب الله »^(١٠). وبعض النصوص التي تقدمت حول دواعي نشأة الإعراب في ارتباطه بالنحو في بداياته ظل يحمل هذه الدلالة ، ولكنه بدأ فيما بدأ يأخذ شكلاً آخر يخالف هذا الأمر على الرغم من أن الإعراب له الدلالة على المعنى ، إلا أنه لم يعد يعني الإنصاح عن معنى اللفظ بالرجوع إلى كلام العرب من شعر ونثر على نحو ما بدا في المؤلفات الأولى في تفسير القرآن عند أبي عبيدة في مجازة وعند الفراء في معانيه — وإنما صار هذا المصطلح يفصح عن حركة آخر اللفظ ، وبالتالي يمكن أن يتوصل القارئ إلى المعنى عن طريق إعراب اللفظ متضاماً مع غيره من الألفاظ وقد أصبحت (دروس العربية) في هذه الفترة تفصح عن مجالات تتعلق بحركات أواخر الكلمات ، وقد ظهرت بعض المصطلحات المتعلقة بالقاعدة النحوية كحركات الإعراب التي رمز إليها أبو الأسود (بالنقط) ، وهي تلك النقاط التي توضع بين يدي الحرف أو أعلاه أو أسفله تبعاً لحركة الشفتين ، وهذا أمر يشكل منحىً وصفيًا لهذه الحركات (فالضمة) قد عبّر عنها بقوله: « إذا ضمنت شفتي بالحرف و(الفتحة) عبّر عنها بفتح الشفتين ، و(الكسرة) عبّر عنها بكسر الشفتين ، أما (التنوين) فقد أسماه غُنة »^(١١).

ويبدو في هذا الصنيع التعبير الوصفي العفوي عن حركات الإعراب وقد عبّر أبو الأسود عن (التنوين) بالغنة ، وقد تطور هذا المصطلح فنراه عند الفراء (النون). ولما كان التنوين عبارة عن نون ساكنة فإن الذي يحدث ذلك في النطق يقال فيه (نون) وهو ما استقر عليه هذا المصطلح عند النحاة التاليين.

(١٠) أخبار النحويين البصريين ، للسرياني ، ص ١٢.

(١١) نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار النهضة مصر (بدون تاريخ) ، ص ٨.

وقد ظل هذا التعبير يتداوله الذين أتوا بعد أبي الأسود الدؤلي إلى أن استقر الأمر عند الخليل الذي وقف عند (النقط) الذي وضعه أبو الأسود وقام باستبداله بحركات الإعراب وكان الخليل يرى أن الفتحة من الألف والكسرة من الياء والضممة من الواو^(١٢). يقول ابن جني: « اعلم أن الحركات أبعاض حروف اللين وهي الألف والياء والواو ، فكما أن هذه الحروف ثلاثة وهي الفتحة والكسرة والضممة ؛ فالفتحة بعض الألف والكسرة بعض الياء والضممة بعض الواو وقد كان متقدمو النحاة يسمون الفتحة الألف الصغيرة والكسرة الياء الصغيرة ، والضممة الواو الصغيرة ، وقد كانوا في ذلك على طريق مستقيمة »^(١٣).

مما تقدم يمكن أن نلاحظ أنه قد تلقى هذا الأمر ، بعد التغيير الذي أحدثه الخليل في علامات الإعراب ، مَنْ أتى بعده من النحاة ، وعلى رأسهم سيبويه الذي نقل فكر الخليل ودونه ، وقد كان أول ما استهل به كتابه بعد حديثه عن (أقسام ما الكلم من العربية) تقسيمه هذه العلامات إلى علامات إعراب وبناء^(١٤).

وبمحاولة الوقوف عند بقية المصطلحات النحوية الأخرى والأبواب التي تعلقت بها كالفاعل والمفعول وغيرها من الأبواب التي ظهرت فيما بعد ، نجد أن هذا الأمر محفوف بالغموض ؛ لأن كثيراً من الجهود النحوية في الفترة التي تلت أبا الأسود الدؤلي وحتى الخليل بن أحمد ، ظلت خافية على الباحثين^(١٥).

^(١٢) سر صناعة الإعراب ، أبو الفتح عثمان بن جني ، تحقيق: د. حسن هندواوي ، طبعة دار القلم ،

دمشق ، ط ١ ١٩٨٥ م ، ج ١ ، ص ١٧.

^(١٣) السابق نفسه ، ج ١ ، ص ١٧.

^(١٤) الكتاب ، عثمان بن قنبر ، سيبويه ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون ، عالم الكتب ، ط ٣ ،

١٩٨٣ ، ج ١ ، ص ١٣.

^(١٥) أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة ، د. محمد مكي الأنصاري ، طبعة المجلس الأعلى

لرعاية الفنون والآداب ، نشر الرسائل الجامعية ١٩٦٩ م ، ص ١٦.

وقد وردت بعض النصوص تحمل جزءاً من هذه المصطلحات ، فقد قيل: « إن أبا الأسود لما وضع باب الفاعل والمفعول زاد في ذلك الكتاب رجل من بني ليث أبواباً »^(١٦). وفي بعضها نجد قولهم: « فألف أبواباً من النحو ذكر فيها عوامل الرفع والنصب والجر والجزم ودل على الفاعل والمفعول والمضاف »^(١٧). ويقولون أيضاً: « فوضعوا للنحو أبواباً ، وأصلوا له أصولاً فوضعوا عوامل الرفع والنصب والخفض والجزم ووضعوا باب الفاعل والمفعول والتعجب والمضاف ، وكان لأبي الأسود في ذلك فضل السبق وشرف التقدم »^(١٨).

وعند تقصي هذه الأبواب التي تحمل المصطلحات كالفاعل والمفعول والتعجب والمضاف بوصفها مصطلحات نحوية ، فإن الباحثين لم يجدوا هذه المصطلحات عند أبي الأسود بهذا التحديد الذي ظهر فيما بعد ، ربما للغموض الذي اكتنف هذه الفترة وربما لأن أبا الأسود لم يضع هذه الأبواب أصلاً بهذا النضج ، وهذا هو الأرجح « أما الذي اعتقده في أمر هذه الأبواب أنها لم تكن نحواً بالمعنى الذي عرفه به خلفاء أبي الأسود ، وإنما هي ملاحظات منتثرة حول الرفع والنصب والجر والجزم ، وأن نسبتها إليه كتأسيس العربية ، وأنها تعود في أولية التفكير فيها ومقدمة إلى مناقشة مسائل متعلقة بهذه الأبواب دون أن يعلم أبو الأسود أنه صنع أبواباً للنصب أو الرفع ونحوهما وليس له أن يدعي ذلك »^(١٩). فمصطلح التعجب الذي يتحدثون عنه في باب التعجب — لا يزيد عما ورد به من

(١٦) أعيان النحويين والبصريين ، للسرياني ، ص ١٧.

(١٧) الحن العامة أبوبكر محمد بن الحسن الزبيدي ، تحقيق د. عبد العزيز مطر ، طبعة دار المعارف بمصر

١٩٨١ ، ص ٣٤.

(١٨) طبقات النحويين واللغويين ، للزبيدي ، ص ١١.

(١٩) المصطلح النحوي ، عوض حمد القوزي ، شركة الطباعة العربية السعودية المحدودة ، الرياض ،

ط ١ ، ١٩٨١ م ، ص ٣٨.

نص مرتبط باللحن الذي وقعت فيه ابنة أبي الأسود ، فقال لها: إن كنت تتعجبين فقولي: ما أشدَّ الحرَّ وافتحي فاك^(٢٠).

فتعبيره في هذه القضية لا يعدو كونه أمراً وصفاً لما ينبغي عليها من النطق السليم بفتح الفم ، وقد نص على حركة الإعراب بفتح الفم ولا يمكن للباحث أن يدعي أن هذا الأمر يمثل (باب التعجب) الذي تحدّد فيما بعد ، وإنما هو وصف أولي توسّع عليه الباب فيما بعد وتمخض عنه. وحينما نتقدم مع هذه المصطلحات النحوية ونلاحظ مدى تطورها عند سيبويه في كتابه نكون بهذه الوقفة قد لحنا القضية عند الخليل بن أحمد أيضاً إذ إن كتاب سيبويه خلاصة علم الخليل.

وأول ما يقف عنده سيبويه مصطلحات (الاسم والفعل والحرف) في تقسيمه للكلام، وقد ظل هذا التقسيم للكلام يدور في كتب النحاة من بعده وقد أخذ به أغلب النحاة لا يكادون يختلفون فيه.

وهناك كثير من المصطلحات التي وضعها سيبويه وضعاً نهائياً والتي ظل النحاة يضعون قواعدهم عليها ويستفيدون منها « أما البحث عن المصطلحات التي استقرت على يدي سيبويه وثبتت على مر هذه العصور ، فسنتقف بإزاء حقيقة مهمة ألا وهي كون هذه الجمهرة من مصطلحات النحو التي بين أيدينا اليوم متضمنة في كتاب سيبويه ، وأن النحاة جميعاً عاشوا على كتابه ... ومن المصطلحات التي لا تزال تستعمل حتى يومنا كما استعملها سيبويه من ذلك مثلاً اصطلاحات: المعارف — المعرفة والنكرة — ما ينصرف وما لا ينصرف — الفاعل — المفعول به — المفعول معه — العطف على الموضع — أسماء الفاعلين والصفة المشبهة — الشرط والجزاء — إلغاء وتعليق الأفعال — الفعل المعتل —

(٢٠) السابق ، ، ص ١٢٩.

الاختصاص — الاستثناء — النعت والمنعوت. وغير هذا كثير مما تزخر به كتب النحو من مصطلحات»^(٢١).

على أن هناك من المصطلحات ما أشار إليه سيبويه إشارة ولم يحدده وقد تحدت هذه المصطلحات فيما بعد كما هو ملاحظ في حديثه في (باب ما عاجلت به) وقد فسر هذا المصطلح بقوله: « وكل شيء يعالج به مكسور الأول كانت فيه هاء التأنيث أو لم تكن وذلك قولك: مِخلَب ومِنْجَل »^(٢٢). وكان يسمى عطف النسق (الشركة) وحروفه مثل الواو وغيرها (حروف الإشارك)^(٢٣).

كل هذا يقف دليلاً على مدى ما قام به سيبويه من إبراز لهذه المصطلحات وابتداع لها، وعلى ذلك فإن تناوله للدرس النحوي في كتابه يستجيب لمفهوم (علم العربية) إذ إن أبوابه التي عقدها غايتها تعليم العربية بهذا المفهوم الشامل الذي تقدم الحديث عنه ، وليس ذلك المفهوم الضيق الذي يقصر علم العربية على أواخر الكلمة أو بنيتها ، وإنما مزج سيبويه في كتابه كل هذه الأبواب وعرض لها كلها. والظواهر التي درسها لا تخرج عن هذا المفهوم ، فلم يكتف بدراسة آخر الكلمة وإنما تعدى ذلك إلى دراسة الظواهر التركيبية كافة ، وما يعتورها من تقدم وتأخير وحذف وصلة وفقاً لطرائقهم في التعبير. وقد مررنا بهذه المصطلحات مروراً سريعاً ولم نستقصها كلها ؛ لأن ذلك مما لا يستطيع في مثل هذه الدراسة ولذلك اكتفينا بهذا التتبع السريع محاولين العبور منه إلى ما أصّله سيبويه من أبواب نحوية.

المحور الثاني: الأبواب النحوية عند سيبويه

توقفنا بشكل مقتضب عند مصطلحات سيبويه ، ورأينا ما قام به من ابتداع في ذلك حتى إن بعض هذه المصطلحات ظل ثابتاً إلى يومنا هذا. والحديث عن أبوابه النحوية

(٢١) المصطلح النحوي ، عوض حمد القوزي ، ص ١٥٠ ، وانظر: سيبويه أمام النحاة ، علي

النجدى، ص ١٦٧.

(٢٢) السابق ، ص ١٣١.

(٢٣) السابق ، ص ١٣١.

لا ينفصل كثيراً عن هذه المصطلحات إذ إن استعانت به في تبين كلام العرب إنما تم من خلال جعل هذه المصطلحات تراجم لها ، ولهذا فإن الأبواب النحوية التي صدر بها كتابه تمثل الخطوة الأولى للتعريف بعلم العربية ، ومن ثم فإن أي درس للقاعدة يجب أن يتم مبتدئاً بهذه الأبواب التي اصطلاح عليها سيبويه والتي أفاد منها النحاة فيما بعد واختصروها وبنوا عليها قواعدهم النحوية.

معلوم أن نخاة البصرة اهتموا ، وهم يقعدون لهذا العلم ، بالأخذ عن البادية موطن الفصاحة. وهم يتشددون في الأخذ عن الأعراب ، ولا يقيسون إلا على العدد المتكاثر من النصوص ، واهتموا بالتثبت في النقل ، والاعتداد بثقة من يؤخذ عنه ، وقد تقرر أن سيبويه أخذ علمه من الخليل ، وقد كان الخليل ممن اهتموا بملاحظة هذه اللغة من البادية^(٢٤).

ومما هو جدير بالملاحظة أيضاً أن الدرس النحوي في هذه الفترة كان يعتمد على النقل ؛ لأن هذه المرحلة تمثل بواكير الدراسات النحوية المتمثلة في النشاط العلمي الذي كان يتم في حلقات الإقراء في المساجد ومجالس العلم المختلفة التي تدور فيها الأسئلة التي يلقيها الطلاب الذين كانوا يجالسون هؤلاء العلماء وقد زخرت هذه المجالس بكثير من المناظرات والجدل حول المسائل النحوية المختلفة التي شكلت ثقافة علمية ميزت هذه المرحلة من الدرس النحوي.

فكل هذه الأشياء مجتمعة ألقت بظلالها على هذه الأبواب التي كانت انعكاساً للحركة العلمية والنشاط العلمي في هذه المرحلة أكثر من كونها قواعد نحوية معيارية ، ولعله بالوقوف على بعض نماذج منها تستطيع هذه الدراسة أن تبين هذا الأمر.

أول ما يقف عنده سيبويه في كتابه (باب علم ما الكلم من العربية) ، وقد قسم الكلام إلى اسم وفعل وحرف^(٢٥). ولم يعرف الاسم وإنما أتى بأثلة تدل عليه ، فالاسم

(٢٤) فقد قيل للخليل: من أين أخذت علمك هذا ؟ فقال: من بوادي نجد والحجاز وقهامة ، انظر: إنباه الرواة على أنباه النحاة ، علي بن يوسف القفطي ، تحقيق ، محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة دار

الكتب المصرية ، ط ١٩٥٠م. ج ١ ، ص ٢٨٥.

(٢٥) كتاب سيبويه ، ج ١ ، ص ١٢.

عنده: رجل وفرس وحائط . أما الفعل « فأمثلة أُخِذَتْ من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى ولما يكون ولم يقع ولما هو كائن ولم ينقطع ثم أن الذي جاء لمعني وليس باسم ولا فعل فهو الحرف »^(٢٦) ويمثل له بثم وسوف وواو القسمة ولام الإضافة ، ويقصد بلام الإضافة لام الجر.

ثم نجد حديثاً آخر عن أواخر الكلم من العربية من حيث البناء والإعراب ، « فالرفع والنصب والجزم لحروف الإعراب ، وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة ، وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين التي في أوائلها الزوائد الأربع ، الهمزة والتاء والياء والنون ، وذلك قولك: أفعل أنا ، وتفعّل أنت ، أو هو يفعل ونفعل نحن ، والنصب في الأسماء: رأيت زيداً ، والجر: مررت بزيدٍ والرفع هذا زيدٌ ، وليس في الأسماء جزم لتمكنها وللحاق التنوين ، فإذا ذهب التنوين لم يجمعوا على الاسم ذهابه وذهاب الحركة. والنصب في المضارع من الأفعال: لن يفعل ، والرفع: سيفعل ، والجزم: لم يفعل ، وليس في الأفعال المضارعة جر ، كما أنه ليس في الأفعال جزم ، لأن المحرور داخل المضاف إليه معاقب التنوين وليس ذلك في الأفعال»^(٢٧).

بعد ذلك يخلص إلى علامات الإعراب الفرعية تحدث عنها بقوله: « واعلم أنك إذا ثنيت لحقته زيادتان: الأولى منها حرف المد واللين وهو حرف الإعراب غير متحرك ولا منون يكون في الرفع ألفاً ولم يكن واواً ليفصل بين التثنية والجمع الذي على حد التثنية ، ويكون في النصب كذلك ولم يجعلوا النصب ألفاً ليكون مثله في الجمع وكان مع ذا يكون تابعاً لما الجر منه أولى ؛ لأن الجر للاسم منوناً كأنها عوض لما منع من الحركة والتنوين ، وهي النون وحركتها الكسر وذلك قولك: هما الرجلان ، ورأيت الرجلين ، ومررت بالرجلين»^(٢٨).

(٢٦) السابق ، جـ ١ ، ص ١٢.

(٢٧) السابق نفسه ، جـ ١ ، ص ١٤.

(٢٨) السابق جـ ١ ، ص ١٧.

وقد تحدث عن الفرق بين التثنية والجمع على حد التثنية ، وذلك في جمع المذكر السالم والمثنى وإعراب كل ، ثم يتحدث عن أن التثنية إذا لحقت الأفعال المضارعة تكون هذه التثنية علامة للفاعلين ولا تكون الألف حرف الإعراب لأنك حين ثنيت لم تقصد تثنية الفعل المضارع نفسه وإنما الذي أتيت به علامة للفاعل. وذلك الأمر حديث عن الأفعال الخمسة التي ترفع بثبوت النون وتنصب وتجزم بحذفها وتحدث عن الجر بالفتحة إنابة عن الكسرة فيقول: « واعلم أن ما ضارع الفعل المضارع من الأسماء في الكلام ووافقه في البناء أجري لفظه مجرى ما يستقلون ومنعوه ما يكون لما يستخفون وذلك نحو أبيض وأسود وأحمر وأصفر فهذا بناء أعلم وأذهب فيكون في الجر مفتوحاً»^(٢٩). ثم يعقب ذلك حديث عن العلل المانعة من الصرف.

فالذي يلاحظ في هذه الأحكام النحوية التي تناولها في هذا الباب أنه وبعد هذه التقسيمات التي ذكرها للكلام ، بدأ في الحديث عن الكلام باعتبار آخره ، ذاكراً علامات الإعراب والبناء مفرقاً بينهما ، ثم إنه في حديثه عن علامات الإعراب يجعل لكل علامة ما تختص به من اسم وفعل ، فكما أن الاسم لا يجزم فالفعل لا يجر ، وفي حديثه عن علامات الإعراب الفرعية ، لم ينص في ذلك على فرعيتها وإنما يتحدث عنها باعتبار تثنية الاسم ، أو الجمع على حد التثنية ، أو أن التثنية إذا لحقت الأفعال ، فعبر عن المثنى بـ (تثنية الاسم) وعن جمع المذكر السالم بـ (الجمع على حد التثنية) وعن الأفعال الخمسة بـ (التثنية إذا لحقت الأفعال المضارعة علامة للفاعلين).

ويلاحظ في ذلك عدم وضوح بعض الأبواب كما هو الحال في جمع المذكر السالم والأفعال الخمسة والتعبير عنها في ثنايا هذا الباب وحديثه عن المنوع من الصرف من الأسماء جاءت باعتبار مضارعة ومشابهة للفعل المضارع ولا يصرح بمصطلح المنوع من

(٢٩) الكتاب ، ج ١ ، ص ٢١.

الصرف إلا عند حديثه عن الحكم النحوي له فيقول: « وجميع ما لا ينصرف إذا أدخلت عليه الألف واللام أو أضيف بحر أسماء أدخل عليها ما يدل على المنصرف »^(٣٠).

وبعد كل هذه المقدمة عن الاسم والفعل والحرف نجد أنه يذكر أحوال الاسم في باب (المسند والمسند إليه) ، يقول: « وهما مما لا يغني واحد منهما عن الآخر ، ولا يجد المتكلم منه بدءاً ، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني على ، وهو قولك: عبد الله أخوك ، وهذا أخوك. ومثل ذلك: يذهب عبد الله فلا بد للفعل من الاسم ، كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء ، ومما يكون بمنزلة الابتداء قولك: كان عبد الله منطلقاً ، وليت زيداً منطلقاً ؛ لأن هذا يحتاج إلى ما بعده كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده واعلم أن الاسم أول أحواله المبتدأ »^(٣١).

ومن أحوال الاسم أيضاً أن يكون خيراً ، وقد عبّر عن ذلك في النص السابق بقوله: « الاسم المبتدأ والمبني عليه » يقصد به خبره. ومصطلح البناء عُرف فيما بعد بأنه لزوم الحرف حركة واحدة وهو خلاف المعرب ، ولكن لعدم ثبات المصطلحات آنئذ ؛ ولأن النحوي يأتي بالكلمات عفو الخاطر دون القصد بها أن تكون مصطلحاً — فإنه يسمى الخبر باعتبار علاقته بالمبتدأ (الاسم المبني عليه) ، وذلك لإحساسه بلزوم الخبر للمبتدأ فكأنما هو مبني عليه.

ومن أحوال الاسم أيضاً أن يكون فاعلاً ، على أنه بالنظر إلى هذه الأبواب نجد أنه لا يتحدث عن الفاعل ، وإنما يتحدث عن الفعل اللازم والمتعدي. ورأي بعضهم في هذا الصنيع أنه ربما فعل ذلك ليشير إلى أن الفعل وهو الحدث لا يكون إلا بالفاعل وأن الفاعل عمدة لا يستغنى عنه في الكلام^(٣٢).

(٣٠) السابق ، ج ١ ، ص ٢٣.

(٣١) الكتاب ج ١ ، ٢٣ - ٢٤.

(٣٢) انظر: المصطلح النحوي ، عوض حمد القوزي ، ص ١٢٥.

ويتحدث عن كان وأخواتها تحت عنوان: (باب الفاعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد) وهو يقصد باسم الفاعل واسم المفعول (المبتدأ والخبر) ، وهو مدلول يختلف عما رسخ فيما بعد ، إذ إن اسم الفاعل والمفعول صار لهما مدلول آخر غير الذي نراه عند سيبويه يقول: « وذلك قولك: كان ويكون ، وصار وما دام وليس وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر تقول: كان عبد الله أخاك ، فإنما يريد أن تخبر عن الأخوة وأدخلت كان لتحمل ذلك فيما مضى ، وذكرت الأول كما ذكرت المفعول الأول في ظننت وإن شئت قلت: كان أخاك عبد الله فقدمت وأخرت كما فعلت في ضرب لأنه فعل مثله ، والتقدم والتأخير فيه كحاله في ضرب ، إلا أن اسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد»^(٣٣).

ثم يتحدث عن كان التامة ، فيقول: « وقد يكون لكان موضع يقتصر فيه على الفاعل فيه ، تقول قد كان عبد الله ، أي خلق ، وقد كان الأمر ، أي وقع ، وقد دام فلان أي ثبت ، كما تقول: رأيت زيدا تريد رؤية العين ، وكما تقول: أنا وجدته تريد وجدان الضالة ، وكما يكون أصبح وأمسى مرة بمثلة كان ومرة بمثلة قولك: استيقظوا وناموا»^(٣٤).

والذي يلاحظ في هذه الأبواب التي تم عرضها أن سيبويه يضع القضايا النحوية التي يناقشها في باب شامل تدرج تحته أبواب صغرى وقضايا متعلقة به ، فحديثه عن الاسم مثلاً اندرج تحته حديث عن علامات الإعراب. ولما كان من هذه العلامات ما هو أصلي وما هو فرعي ، فقد تناول هذا الأمر مفرعاً عنه حديث آخر عن التثنية والجمع والمنوع من الصرف ، ولما كان الاسم يشترك مع الفعل المضارع بالحديث متوقفاً عند تثنية الفعل المضارع ، وبعد ذلك يتفرع الحديث عن أحوال الاسم وأول هذه الأحوال الابتداء وكونه يأتي فاعلاً ومفعولاً.

(٣٣) الكتاب ، ج ١ ، ص ٤٥.

(٣٤) السابق ، ج ١ ، ص ٤٦.

« ويتوقف سيبويه عند الحرف في أبواب متناثرة ، ففي باب الجر مثلاً يقول: »
والجر إنما يكون في كل اسم مضاف إليه. واعلم أن المضاف إليه ينجر بثلاثة أشياء: بشيء
ليس باسم ولا ظرف ، وبشيء يكون ظرفاً وباسم لا يكون ظرفاً»^(٣٥).

فهو يحدد الأدوات الجارة مسمىً بالمرور بـ(المضاف) وحروف الجر بـ(حروف
الإضافة). وهو في تحديده للأدوات يسميها بحسب ما تدل عليه من معنى ، يقول: »
فأما الذي ليس باسم ولا ظرف فقولك: مررت بعبد الله ، وهذا لعبد الله ، وما أنت كزيد
... وأما الحروف التي تكون ظرفاً فنحو: خلف وأمام وقدام ووراء وفوق وتحت وعند
وقبل وبعد... وإذا قلت: مررت بزيد ، فإنما أضفت المرور إلى زيد بالباء وكذلك هذا
لعبد الله»^(٣٦).

ويسمي حروف العطف بحروف الشركة « وذلك قولك: مررت برجل وحمار ،
فالواو أشركت بينهما في الباء فجريا عليه ، ولم تجعل للرجل منزلة بتقديمك إياه يكون بها
أولى من الحمار ، وكأنك قلت: مررت بهما»^(٣٧).

ويتحدث عن كل من الفاء وأو ، فيقول: « ومن ذلك قولك: مررت بزيد فعمرو
ومررت برجل فامرأة ، فالفاء أشركت بينهما في الجر وأثبتت المرور لأحدهما دون الآخر
وسوّت بينهما في الدعوى»^(٣٨). فقد اصطلح على حروف العطف بحروف (الإشراك)
لأنها تشارك كل من المعطوف والمعطوف عليه في الحكم.

ويتحدث عن حروف النفي والنهي تحت باب: (الحروف التي أجريت بحرى
حروف الاستفهام وحروف الأمر والنهي) بقوله: « وهي حروف النفي شبهوها بحروف
الاستفهام حيث قدم الاسم قبل الفعل ؛ لأنهن غير واجبات كما أن الألف غير واجبة
وكما أن الأمر والنهي غير واجبين ، وسهل تقدم الأسماء فيها ؛ لأنها لنفي الواجب

(٣٥) السابق ، ج ١ ، ٤١٩ .

(٣٦) الكتاب ، ج ١ ، ص ٤٢٠ .

(٣٧) السابق ، نفسه ، ج ١ ، ص ٤٣٨ .

(٣٨) السابق ، ج ١ ، ص ٤٣٨ .

ولست كحروف الاستفهام والجزاء ، وإنما هي مضارعة ، وإنما تجئ لخلاف قوله وقد كان. ذلك إذا قلت: ما زيدا أنا ضاربه ، إذا لم تجعله اسماً معروفاً. قال هدبة بن الخشرم العذري:

فلا ذا جلال هبـنه لجلاله* ولا ذا ضياع هن يتركن للفقر»^(٣٩)

فترى من كل ما تقدم أن سيويه يأتي بأبوابه النحوية ، وهي عبارة عن سرد لأحكام كلام العرب ، يتحدث فيها إجمالاً ثم يفصل فيه ، وربما ألحقه بعض الأحكام الأخرى مشيراً إلى أنه سيتحدث عنها في باب لاحق. ويعرض الكلام عرضاً يدل على قوة ودراية بأساليب العرب ، وقد ظل هذا المنهج سائداً في معظم الأبواب النحوية التي تناولها ، يُجمل الأحكام ثم يفصل ، وهذا التفصيل يتيح له استعراض الشواهد من شعر ونثر وقرآن ، ففي حديثه عن الإضمار في باب (ما يضم في الفعل المستعمل إظهاره في غير الأمر والنهي) يقول: « وذلك قولك: إذا رأيت رجلاً متوجهاً وجهة الحاج ، قاصداً في هيئة الحاج ، فقلت له مكة ورب الكعبة حيث زكنت^(٤٠) » أنه يريد مكة والله ، ويجوز أن تقول: مكة والله كأنك أخبرت بهذه الصفة عنه أنه كان فيها أمس ، فقلت: مكة والله ، أي أراد مكة إذ ذاك. ومن ذلك قوله عز وجل: (بل ملة إبراهيم حنيفاً)^(٤١). أي: بل تتبع ملة إبراهيم حنيفاً ، كأنه قيل لهم: اتبعوا حين قيل لهم: (كونوا هوداً أو نصارى) »^(٤٢).

ويقول في باب (ما يضم في الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف): « وذلك قولك: الناس مجزيون بأعمالهم إن خيراً فخير وإن شراً فشر ، والمرء مقتول بما قتل به إن خنجراً فخنجر وإن سيفاً فسيف وإن شئت أظهرت فقلت: إن كان خنجراً فخنجر وإن كان شراً فشر»^(٤٣) ثم يستعرض كل ملاحظاته حول هذه القضية واستعمالاتها ويأتي بالشواهد

(٣٩) السابق ، جـ ١ ، ص ١٤٥.

(٤٠) أي: علمت وفطنت ، انظر القاموس المحيط ، مادة زكن.

(٤١) البقرة: ١٣٥.

(٤٢) الكتاب ، جـ ١ ، ص ٢٥٧.

(٤٣) السابق جـ ١ ص ٢٥٨.

والأمثلة ملاحظاً عليها الحكم الذي ذهب إليه حين يقول في جملة من ملاحظاته: « وإن أضمرت الرفع كما أضمرت الناصب فهو عربي حسن وذلك قولك: إن خير فخير وإن خنجر فخنجر ، كأنه قال: إن كان معه خنجر حيث قتل فالذي يقتل به خنجر ، وإن كان في أعمالهم خير فالذي يجزون به خير ، ويجوز أن تجعل إن كان خير: على إن وقع خير ، كأنه قال: إن كان خير فالذي يجزون به خير. وزعم يونس أن العرب تنشد هذا البيت لهذبة بن خشرم:

فإن تك في أموالنا لا نضق بها* ذرعاً وإن صبرٌ فنصبر للصبر»^(٤٤)

ويتحدث عن المضمّر لأجل التحذير في باب (ما جرى منه على الأمر والتحذير) ومن ذلك قولك: إن كنت تحذر: إياك ، كأنك قلت: إياك نحّ وإياك باعد^(٤٥). ويستعرض لنا كل ما يمكن أن يدخل تحت الإضمار مفصلاً الحديث فيه مفسراً دواعي الإضمار في كلامهم كالذي رأيناه في الأمر والتحذير.

وهكذا يمضي سيبويه في أبواب كتابه ، تلك الأبواب التي عقدها في ظل اتجاه العلماء إلى نقل كلام العرب ووصفه. ومن هنا تأثرت هذه الأبواب بهذا الاتجاه فبدت مستعوضة لهذا الكلام رواية له مفصلة طرائق أهله في رصفه لا تكاد تميل إلى تعريف أو تحديد وإنما هو وصف لما عليه كلام العرب الذي رواه ، يجمله ثم يفصله تفصيلاً دقيقاً ينم عن فهم وبصر ومعرفة معمقة له ، وغايته في هذا العمل والحوار الذي يجريه في استعراضه المسائل أن يمكن الناس من انتحاء سمت كلام العرب على الطريقة الفصيحة التي دأب العرب على سبكها ، حيث عمد إلى تحليل هذه العبارات وتفسيرها وعرضها بهذه الطريقة التي مثلت مورداً صدر منه الكثير من العلماء وطلاب العلم على حد سواء فكان معينهم الذي لا ينضب وحاديهم الذي لا يسأم.

المحور الثالث: أثر المنحى الوصفي في تراجم أبواب الكتاب:

^(٤٤) السابق جـ ١ ص ٢٥٩.

^(٤٥) السابق ، جـ ١ ، ص ٢٧٣.

يبدو من الأبواب التي عقدها سيبويه لأحكامه النحوية أنه كان يحشد عدداً كبيراً من النماذج اللغوية مبنياً طريقة الاستعمال العربي و« ينهج في دراسة النحو منهج الفطرة والطبع ، يدرس أساليب الكلام في الأمثلة والنصوص ، ليكشف عن الرأي فيها صحةً وخطأً وحسناً وقبحاً أو كثرةً وقلةً ، ولا يكاد يعرف معرّفاً أو يلتزم مصطلحاً أو يفرّع فروعاً أو يشترط شروطاً على نحو ما نرى في الكتب التي صُنِّفت لعهد ازدهار الفلسفة واستبحار العلوم»^(٤٦).

فهذه الأبواب أشبه بالملاحظات العامة حول كلام العرب ، يخرج عنها بالحكم النحوي بعد أن يستعرض الشواهد والأمثلة ويناقشها محلاً إياها مبنياً رأي النحاة فيها. يهتم سيبويه بكلام العرب ويستعرض عباراتهم ولهذا المنهج الذي اتبعه أثره في كتابه على النحو التالي:

أولاً: التعليقات التي يفترضها سيبويه للمسائل لم تكن في أغلب الأحيان تعليقات (فرضية عقلية فلسفية) وإنما هي منبعثة من واقع اللغة وواقع فهمه العميق لأساليب العرب من بعد طول ملاحظة وممارسة. فإذا نظرنا إلى علله فلا تكاد تخرج عن (دفع اللبس) ، و(مراعاة الأصل) ، و(مراد التكلم) و(حال المخاطب) و(طبيعة الشيء) و(غلبة الكثرة) و(مقتضى المشاهدة) ، وغيره^(٤٧).

يقول معللاً لاختيار الرفع في قولهم: أما العبيد فذو عبيد ، وأما العبد فذو عبدٍ وأما عبدان فذو عبيدين: « وإنما اختير الرفع ؛ لأن ما ذكرت في هذا الباب أسماء والأسماء لا تجري مجرى المصادر ألا ترى أنك تقول: هو الرجل علماً وفقهاً ولا تقول هو الرجل خيلاً وإبلًا ، فلما قبح ذلك جعلوا ما بعده خيراً له ، كأنهم قالوا: أما العبيد فأنت فيهم أو أنت منهم ذو عبيد ، إلا أنك أخرت في ومن وأضمرت فيهما أسماءهم»^(٤٨). ويقول: « وأما

^(٤٦) سيبويه إمام النحاة ، د. علي النجدي ١٥٨.

^(٤٧) السابق ، ص ١٦٤.

^(٤٨) الكتاب ، ج ١ ، ص ٣٨٨.

قول الناس كان البرُّ قفيزين ، وكان السمن منوين ، وإنما استغنوا ها هنا عن ذكر الدرهم لما في صدورهم من علمه ؛ ولأن الدرهم هو الذي يسعر عليه ، فكأنهم إنما يسألون عن ثمن الدرهم في هذا الموضع ، كما يقولون: البرُّ بستينَ ، وتركوا ذكر الكر استغناء بما في صدورهم من علمه ، وبعلم المخاطب ؛ لأن المخاطب قد علم ما يعني ، فكأنه إنما يسأل هنا عن ثمن الكر كما سأل الأول عن ثمن الدرهم. وكذلك هذا وما أشبهه فأجره كما أجزته العرب»^(٤٩).

ويقول أيضاً معللاً لعدم الابتداء بالنكرة: « إنما ينبغي لك أن تسأله عن خبر مَنْ هو معروف عنده كما حدثته عن خبر مَنْ هو معروف عندك ، فالمعروف هو المبدوء به ، ولا يُبدأ بما يكون فيه اللبس هو النكرة ، ألا ترى أنك لو قلت: كان رجلٌ منطلقاً أو كان إنساناً حليماً ، كنت تلبس لأنه لا يستنكر أن يكون في الدنيا إنسانٌ هكذا ، فكهوا أن يبدأوا بما فيه اللبس ويجعلوا المعرفة خيراً لما يكون فيه هذا اللبس»^(٥٠).

ويقول تعليلاً لحذف الفعل في التحذير حين العطف: « ومن ذلك قولك: مازِ رأسك والسيف ، كما تقول: رأسك والحائط ، وإنما حذفوا الفعل في هذه الأشياء حيث ثنوا لكثرتها في كلامهم واستغنوا بما يرون من الحال جرى من الذكر»^(٥١).

ثانياً: مما تتميز به الأبواب عند سيبويه في كتابه أنه كان يستطرد فيها ويكثر من ذلك ، ولعل الاتجاه نحو الوصف هو السبب في ذلك ، ففي باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول نجده يصف طريقة كلام العرب في ذلك حيث يقول: « ومثل ذلك قولهم: من كان أخاك ، وقول العرب: ما جاءت حاجتك كأنه قال: ما صارت حاجتك ، ولكنه أدخل التانيث على ما حيث كانت الحاجة ، كما قال بعض العرب: من كان أمك ، حيث أوقع مَنْ على مؤنث. وإنما صير جاء بمترلة كان في هذا الحرف وحده

(٤٩) الكتاب ، ج ١ ، ص ٢٩٣.

(٥٠) السابق نفسه ، ج ١ ، ص ٤٨.

(٥١) السابق ، ج ١ ، ص ٢٧٥.

لأنه بمثالة المثل ، كما جعلوا عسى بمثالة كان في قولهم: عسى الغوير أبوساً ، ولا يقال: عسيت أخانا»^(٥٢).

ويواصل وصفه لما شابه ذلك من كلام العرب بقوله: « ومن ذلك ما جاءت حاجتك إذا صارت تقع على مؤنث ، قراءة بعض القراء (ثم لم تكن فتنتهم إلا أن قالوا)^(٥٣). » (وتلتقطه بعض السيارة)^(٥٤). وربما قالوا في بعض الكلام: ذهب بعض أصابعه ، وإنما أنث البعض لأنه أضافه إلى مؤنث هو منه ولم يكن منه لم يؤنثه ؛ لأنه لو قال: ذهب عبد أمك لم يحسن ، ومما جاء في الشعر:

وُشرق بالقول الذي قد أذعته* كما شرقت صدر القناة من الدم
لأن صدر القناة من مؤنث»^(٥٥).

ثالثاً: وقد كان من ثمرة هذا الوصف اكتساب الأبواب النحوية عنده صبغة تعليمية يميل فيها إلى الحوار إذ إنه « يصل إلى استخلاص القاعدة النحوية ، عن طريق تُعد من أحدث الطرق التربوية في العصر الحديث وهي الطريقة الاستنتاجية. بمعنى أنه يعرض في كل موضوع يعالجه عدداً من الشواهد ذات الصلة بنفس الموضوع ثم يستنتج منها ما يمكن أن يكون ضابطاً أو قاعدة يمكن تطبيقها على كل ما يندرج تحتها من أمثلة تدخل في إطارها العام. وقد يلجأ سيبويه إلى عرض النماذج وتحليلها مهياً للقارئ أو الدارس وسائل الاستنتاج وتاركاً له الفرصة ليقوم بنفسه بالعملية الاستنتاجية الأخيرة»^(٥٦).

وتبدو هذه الصبغة التعليمية واضحة إذ تلاحظ أن يفصل بين الباب والموضوع بقوله: (ومن ذلك قولك) أو: (وذلك قولك) ثم يناقش الأمثلة والشواهد^(٥٧). كما أن

(٥٢) السابق نفسه ، جـ ١ ، ص ٥٠.

(٥٣) الأنعام: ٢٣.

(٥٤) يوسف: ١٠.

(٥٥) الكتاب جـ ١ ، ص ٥١.

(٥٦) تطور الدرس النحوي ، حسن عون ، طبعة مطبعة الخلاوي بمصر ١٩٧٠ م ، ص ٢٩.

(٥٧) الكتاب ، جـ ١ ، ص ٨٨.

هذه الصبغة التعليمية تظهر في أسلوب الكتاب ، إذ إنه في بعض الأحيان يشبه الحوار بين المعلم وتلميذه ، بافتراض الأسئلة والإجابة عنها ، فيبتدئ أحياناً بقوله: (واعلم) وقوله: (ألا ترى) و(تقول) ، (وليس لك)^(٥٨) خذ مثلاً قوله: « واعلم أنه إذا وقع في هذا الباب نكرة ومعرفة فالذي تشغل به كان المعرفة ؛ لأنه حد الكلام ، لأهما شيء واحد وليس بمتزلة قولك: ضرب رجل زيداً ؛ لأهما شيان مختلفان وهما في كان بمرتلتها في الابتداء ، إذا قلت: عبد الله منطلق ، تبتدئ بالأعراف ثم تذكر الخبر ، وذلك قولك: كان زيدٌ حليماً وكان حليماً زيدٌ ، لا عليك أقدمت أم أخرت ، إلا أنه على ما وصفتُ لك في قولك: ضرب زيداً عبد الله فإذا قلت: كان زيدٌ فقد ابتدأت بما هو معروف عنده مثله عندك فإنما ينتظر الخبر ، فإذا قلت: حليماً فقد أعلمته»^(٥٩).

ففي هذا النص تتجلى الصورة التعليمية لهذه الأبواب ، فكأنما هو وصفٌ لما ينبغي على المتكلم أن يكون عليه. وفيها من الحوار ما يتفق مع ما كان يرمي إليه علم النحو من إقامة اللسان العربي الذي بدأ يدخله اللحن — وتعدُّ امتداداً لما بدأه أبو الأسود الدؤلي من درس وصفي تمثل في إدخال النقط في القرآن الكريم ، وتتفق أيضاً مع إطلاقهم (علم العربية) على الدراسات النحوية وغيرها من الدراسات البلاغية والصرفية مما نراه متناثراً في الكتاب.

رابعاً: لعل ما جنح إليه سيبويه من وصف في هذه الأبواب واتجاهه بها على هذا الشكل التعليمي قد أثر في عناوين هذه الأبواب ولذلك فإن العنوان يطول عنده بشكل لافت للنظر ، مثل قوله: (هذا باب من الاستفهام يكون فيه الاسم رفعاً لأنك تبتدئه لتنبه المخاطب ، ثم تستفهم بعد ذلك)^(٦٠). أو قوله: (هذا باب من اسم الفاعل الذي جرى

(٥٨) السابق ، جـ ، ص ٤٢ ، ٤٣ .

(٥٩) الكتاب ، جـ ١ ، ص ٤٨ .

(٦٠) السابق ، جـ ١ ، ص ١٢٧ .

مجرى الفعل المضارع في المفعول المعنى ، فإذا أردت فيه من المعنى ما أردت في يفعل كان نكرةً منوناً^(٦١).

فطول العنوان عند سيبويه بجانب دلالاته على المنحى التعليمي الذي ينتحيه ، يدل أيضاً على أمر آخر تميز به الدرس النحوي في هذه المرحلة ، وهو أن سيبويه في وضعه هذه الأبواب كان يعالج جملة من الموضوعات التي لم يرسخ فيها مصطلح محدد متفق عليه وإنما كانت المصطلحات المتعلقة بهذا العلم في طور النشأة وكثير منها لم يأخذ معناه الاصطلاحي الذي يعمل به الآن ، فطبيعي أن يؤدي ذلك إلى إطالة عنوان الباب. وهذه الإطالة إنما عمد إليها ليصف لنا كلام العرب وعلى هذا فإن أبواب الكتاب تأثرت كثيراً بهذا النهج.

وعلى الرغم من هذا المنحى التعليمي الذي اتجهت إليه أبواب الكتاب إلا أن بعض هذه الأبواب قد اتسم بشيء من الغموض ، وقد كان الحديث عن غموض بعض أبواب الكتاب وصعوبتها وتأنيها على المتعلمين قديماً ، إذ إن العلماء كانوا يستصعبون بعض عبارات هذه الأبواب ويقفون عندها طويلاً ، الأمر الذي جعل بعضهم يقول لمن أراد أن يقرأ الكتاب: هل ركب البحر؟^(٦٢) وذلك لإحساسهم بصعوبة معالجة بعض مسائل الكتاب وانغلاق بعض عباراته على الفهم ، وعلى هذا فإن الكتاب قد وجد اهتماماً كبيراً من الدارسين ، وقد رأينا كيف أن العلماء قضوا زمناً لا يكاد أحدهم يجسر على تأليف كتاب في النحو بعد هذا الكتاب ، فقد صاغ سيبويه أسماء أبواب كتابه صياغة ، تتفاوت عباراتها في الوضوح والغموض، وقد وقف عندها عدد كبير من الباحثين فمنهم من يرجع ذلك إلى غموض مصطلحات الكتاب^(٦٣). ومنهم من يرجع هذا الأمر إلى أن

(٦١) السابق نفسه ، ج ١ ، ص ١٦٤.

(٦٢) أبنية الرواة ص ٣٦٦.

(٦٣) المصطلح النحوي ، عوض حميد القوزي ، ص ١٢٧.

سيبويه كان يضع قوانين النحو وضعاً مفصلاً متشعباً لأول مرة ، فطبيعي أن يتصعب عليه التعبير أحياناً وأن يداخله من حين إلى حين شيء من الالتواء والإهمال^(٦٤).

وحقيقة فإن ما كان يقوم به صاحب الكتاب من ابتداع لهذه الأبواب ، وما يلاحظ في هذا الصدد من خلط لبعض المصطلحات عنده ، كل ذلك مما يمكن أن يلقي ظلالاً من الغموض على هذه الأبواب ، (فحروف الجر) عنده تسمى بحروف الإضافة، و(المبتدأ والخبر) عبر عنهما في باب (كان وأخواتها) باسم الفاعل والمفعول ، ولعله حين استخدمهما لم يكن يرمي إلى أكثر من توضيح أحكامه النحوية ووصف الشواهد التي جاء بها من كلام العرب ، ولذلك فهو يداخل بين هذه المصطلحات ، فقد رأيناه يعبر عن الخبر بـ(الاسم المبني) ، وحروف الجر عنده (حروف الإضافة). ولذلك فإن من جاء بعده من النحاة وجد أن هذه المصطلحات قد رسخت ربما بدالاتها أو بدلالة أخرى ، فحروف الجر لم تعد (حروف الإضافة) والمجرور لم يعد المضاف وإنما أصبح للمضاف مدلول آخر ، والاسم المبني لم يعد يقصد به خبر المبتدأ ، ومن هنا تتداخل الأمور على المطلع على كتاب سيبويه وهو لا يفهم من هذه المصطلحات شيئاً سوى ما رسخ في ذهنه من استعمالات النحاة اللاحقين لسيبويه. فهو مثلاً يعبر عن (كان وأخواتها) بقوله: (هذا باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول واسم الفاعل والمفعول فيه شيء واحد)^(٦٥). واسم الفاعل والمفعول عند النحاة اللاحقين لا يدل على (المبتدأ والخبر) ، ولهذا فإن من يقف على هذه الأبواب عند سيبويه وفي ذهنه مصطلح اسم الفاعل والمفعول على النحو الذي ثبت فيما بعد من قولهم: ضارب ومضروب ، فيلتبس عليه الأمر. يقول ابن كيسان: « نظرنا في كتاب سيبويه فوجدناه في الموضع الذي يستحقه ووجدنا ألفاظه تحتاج إلى عبارة وإيضاح؛ لأنه ألف في زمان كان أهله يألفون مثل هذه الألفاظ فاختصر على مذهبهم»^(٦٦).

(٦٤) المدارس النحوية ، شوقي ضيف ، دار المعارف بمصر ط٧ (بدون تاريخ) ، ص ٦٢.

(٦٥) الكتاب ، ج ١ ، ص ٤٥.

(٦٦) خزائن الأدب ولب لباب لسان العرب ، عبد القادر عمر البغدادي ، طبعة دار صادر (بدون تاريخ)، ج ١ ، ص ١٧٩.

وقد ذكر بعض الباحثين أن «الغموض في تأليف مفردات الكتاب ، وصياغة العبارة منها وفي الإشارة العابرة يشير بها إلى مسائل كانت لعهد متعالة مشهورة ولم يكن بالناس حاجة يومئذ إلى تجليتها وتفصيل القول فيها فوكلهم إلى علمهم بها ، وغني عن ذكرها بالإشارة إليها»^(٦٧).

وعلى هذا فإن الدارس لأبواب الكتاب ينبغي أن يستصحب مصطلحات الكتاب ولا يخلط بينها وبين مصطلحات النحو بعد سيبويه ، كما ينبغي عليه أن يلم بعبارات سيبويه وإشارات وإيماءاته المتعلقة ببعض القضايا المتعارف عليها عن النحاة المعاصرين له ، وبذلك يمكنه سبر أغوار هذا الكتاب ومعرفة دقائقه.

المحور الرابع: التبويب النحوي بعد سيبويه

وجد هذا الكتاب حظاً كبيراً من العناية وقدراً عظيماً من الاهتمام ، وقد أقبل العلماء يروونه معجبين به معترفين لصاحبه بالفضل ، وهو يمثل المرحلة الأولى للنحو المدون ، وقد كان لهذا الإعجاب أثره في الدرس النحوي فيما بعد ، فالذي يُتوقع بعد هذا الكتاب — بما حوى من أفكار نيرة ومنهج جيد — أن تترى المؤلفات النحوية من بعده ويتسابق العلماء في منافسته ، ولكن الذي حدث عكس ذلك تماماً إذ عكف النحاة عليه منبهرين به يروونه لاحقاً عن سابق ، ووصل بهم التسليم حداً جعل بعضهم يقول: « من أراد أن يضيف كتاباً كبيراً في النحو بعد كتاب سيبويه فليستحي »^(٦٨). وبعض آخر يقول في حديثه عن سيبويه: « وبرع في النحو وصنّف كتاباً لم يسبقه إلى مثله أحد ولا لحقه أحد من بعده »^(٦٩).

(٦٧) سيبويه إمام النحاة ، د. علي النجدي ، مطبعة لجان البيان العربي ، مصر (بدون تاريخ) ، ص

١٦١

(٦٨) بغية الوعاة في أخبار اللغويين والنحاة ، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، تحقيق: محمد أبو

الفضل إبراهيم ، المطبعة المصرية (بدون تاريخ) ، ج ١ ، ص ٤٦١.

(٦٩) نزهة الألباء ، لابن الأنباري ، ص ٧٣.

والسؤال الذي يُطرح هاهنا لماذا كل هذا الإحجام عن التأليف في النحو بعد كتاب سيبويه؟ ربما لهذا الإعجاب الذي ملك عليهم أنفسهم أو لإحساسهم بأنه قد أحاط بكل شيء خيراً ، إذ إن أحدهم يقول: « لا أعرف كتاباً أُلّف في علم من العلوم قديمها وحديثها فاشتمل على جميع ذلك العلم وأحاط بأجزاء ذلك الفن غير ثلاثة كتب: أحدها المجسطي لبطليموس في علم هيئة الأفلاك ، والثاني ، أرسططاليس في علم المنطق ، والثالث: كتاب سيبويه البصري النحوي ، فإن كل واحد من هذه الكتب الثلاثة لم يشذ عنه من أصول فنه شيء إلا ما لا خطر له»^(٧٠).

فرمما يصاحب هذا الإحساس كل من يفكر في وضع شيء فيجد أن الكتاب قد تناوله وسبقه إليه ، فيرسخ في ذهنه أن الكتاب لم يدع شيئاً إلا أحاط به. وحقيقة فإن الجهد الذي قام به صاحبه كان يمثل خلاصة لجهود كثير من العلماء السابقين له وهذه الإفادة هي التي أكسبته هذا الشمول وهذه الإحاطة التي رآها بعضهم فيه ، فقد جاء في الفهرست: « قرأت بخط أبي العباس ثعلب: اجتمع على صناعة كتاب سيبويه اثنان وأربعون إنساناً منهم سيبويه والأصول والمسائل للخليل»^(٧١).

وهذا يعني أن سيبويه إنما انتفع بجهود هؤلاء العلماء ، وصعّب عليه أن يتدع هذا الكتاب المتكامل دون الإفادة من غيره ، ومعلوم أن للخليل القدح المعلن في هذا الأمر. ولهذا فإنه يمكن القول: إن سيبويه لخص كل جهود السابقين له بكافة اتجاهاتها ، وساق كل ما طرأ على ذهنه من ملاحظات وأثبتته في هذا الكتاب ، ولذلك فإن من يبحث يجد فيه كل ما يخطر بباله من علم النحاة السابقين وكثيراً مما لا يخطر بباله مما يتعلق بهذا العلم ، وسرعان ما يحجم ويستحي عن وضع شيء بعد هذا الكتاب الجامع ، وقد ألقى هذا الإحساس بظلاله على مواقف كثير من العلماء في الدرس النحوي ، فلا يكاد أحد منهم يخرج على ما أصّله سيبويه. وقد حاول بعضهم مخالفته في بعض المسائل

^(٧٠) معجم الأدباء ، لياقوت الحموي ، ج١٦ ، ص١١٧.

^(٧١) الفهرست ، محمد بن إسحاق ابن الندم ، المطبعة الرحمانية ١٣٤٨هـ ، ص٧٦.

كما حدث من المبرد إلا أنه عاد واعتذر عما فعل ، ولعله فعل ذلك اتقاءً للردود التي انمالت عليه من العلماء « كان أبو العباس تتبع كتاب سيبويه وسماه (مسائل الغلط) ، فحدثني أبو علي عن أبي بكر أن أبا العباس كان يعتذر عنه ويقول: هذا شيء كنا رأيناه في أيام الحداثة أما الآن فلا»^(٧٢).

والجرمي حين ألف كتاباً في النحو أسرع فقال: « أنا لم أضع كتاباً في النحو وإنما اختصرت كتاب سيبويه»^(٧٣). ورغم ذلك فإن هذا المختصر لم يعجب كثيراً من النحاة ، فأبو حاتم كان يقول عنه: « ما أحد يأخذ ذلك الكتاب إلا رمى به»^(٧٤).

وقد انكب بجهود العلماء كله في دراسة هذا الكتاب وانحصر درسهم النحوي في هذا الجانب متمثلاً في الآتي^(٧٥):

١. شرح الكتاب وشرح شواهد.

٢. اختصار الكتاب واختصار شروحه.

٣. الاعتراض على بعض مسائل الكتاب.

ولعل هذه الاعتراضات تمثل خروجاً على هذا الركود واللف والدوران حول أبواب سيبويه التي عقدتها وصار الدرس النحوي بهذه الاعتراضات يفتق عن معاني جديدة خلافاً لما ذهب إليه سيبويه ، وهذا الأمر يجعل الباحث يذهب إلى أن لكتاب سيبويه أثراً إيجابياً في الدرس النحوي على الرغم من الركود الذي ظل فيه ، ولا يتفق مع من يرى بالتأثير السلبي لهذا الكتاب^(٧٦).

^(٧٢) الخصائص أبو الفتح عثمان بن جني ، تحقيق: محمد علي النجار ، طبعة دار الكتاب العربي ،

بيروت (بدون تاريخ) ، ج ١ ، ص ٢٠٦.

^(٧٣) طبقات النحويين واللغويين ، للزبيدي ، ص ٧٤.

^(٧٤) السابق نفسه ، ص ٧٤.

^(٧٥) الكتاب ج ١ ، ص ٣٧.

^(٧٦) انظر: تطور الدرس النحوي ، د. حسن عون ، ص ٥٦.

فالعلماء أفادوا منه وتمرسوا به ، واستطاعوا أن ينتفعوا من منهجه في التبويب ومن ملاحظاته ، مما يمكنهم من تحديد مصطلحاتهم ، وقد ساعدتهم المختصرات في تحديد الأبواب واختصارها وإعادة تبويب بعض المسائل النحوية بدا ذلك في المؤلفات اللاحقة. فالجهود التي تلت الكتاب والتي لم تعد التحويم حوله واجتراره كان ذلك مهيباً لها لكي تتمثله وتضم مادته وتعيد تنظيمها وتصنيفها ومن ثم تنطلق.

ومن هذه الجهود كتاب المبرد (المقتضب) « وهو أول كتاب بعد كتاب سيويه وأبو العباس المبرد يُعدُّ في مجال التأليف النحوي الشخصية الثانية بعد سيويه ، لقد كان بعد سيويه مؤلفون ومحللون غير أن المبرد كان أبرزهم ، وكان كتاب المقتضب يمثل نقلة وإن كانت متواضعة إلا أنها تعطي المبرد صفة الشخصية الثانية بعد سيويه في مجال التأليف النحوي»^(٧٧).

فعلى الرغم من أن أثر كتاب سيويه لا يزال قائماً في كتاب المبرد إلا أنه استطاع أن يتقدم بهذه الأبواب النحوية إلى الأمام ، فعناوين الأبواب أصبحت أكثر اختصاراً وأكثر تحديداً للمصطلحات ولعله بالوقوف على بعض أحكامه النحوية في أبوابه التي عقدها في كتابه يمكن لهذه الدراسة أن تبين مدى ذلك:

ففي باب (تفسير وجوه العربية وإعراب الأسماء والأفعال)^(٧٨) — نجد أنه لا يزال يدور في فلك سيويه حين يقول: «فالكلام كله اسم وفعل وحرف جاء لمعنى. لا يخلو الكلام — عربياً كان أو أعجمياً من هذه الثلاثة»^(٧٩) وما يدعو للملاحظة هنا رأي المبرد أن هذه التقسيمات تشمل الكلام العربي والأعجمي مما يدل على إلمام بثقافة اللغات غير العربية ، وهذا الاتجاه للمقارنة بين اللغة العربية في تقسيماتها وبين غيرها من

(٧٧) النحو ومناهج التحليل والتأليف ، شعبان عرض محمد العبيدي ، منشورات جامعة قار بونس

١٩٨٩م ، ص ١٩٨.

(٧٨) المقتضب محمد بن يزيد المبرد ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب بيروت ، (بدون

تاريخ) ، ج ١ ، ص ١٤١.

(٧٩) السابق ، ج ١ ص ١٤١.

اللغات المجاورة أمر طبيعي ونتاج لإعمال العقل العربي المحض ولا يحمل الباحث على الزعم بأن هذه التقسيمات إنما أخذت من النحو في اللغات الأجنبية.

وفي تعريفه للأسماء يقول: «أما الأسماء فما كان واقعاً على معنى نحو: رجل و فرس ، زيد وعمرو»^(٨٠).

أما سيبويه فلم يضع لها مثل هذا التعريف وإنما مثل لها كما تقدم في النص بقوله: والاسم رجل و فرس وحائط وهذا يدل على أن التناول للأبواب عند المبرد بدأ يأخذ شكلاً يخالف سيبويه من حيث المصطلح ومن حيث إن هذه الأبواب أخذت تتجه نحو الحدود والتعريفات. يقول في باب الفاعل ممثلاً بقوله: قام عبد الله وجلس زيد ، معللاً لرفعه: «لأنه هو والمفعول جملة يحسن السكوت عليها وتجب الفائدة للمخاطب، فالفاعل والفعل بمثلة الابتداء والخير ، إذا قلت: قام زيدٌ فهو بمثلة قولك: القائم زيد. والمفعول به نصب إذا ذكرت مَنْ فعل به. وذلك لأنك تعدي إليه فعل الفاعل. وإنما كان الفاعل رفعاً والمفعول نصباً ليعرف الفاعل من المفعول به ، مع العلة التي ذكرت لك — فإن قال قائل: أنت إذا قلت: قام زيد ، فليس هاهنا مفعول يجب أن تفصل بينه وبين الفاعل؟ فإن الجواب في ذلك أن يقال له: لما وجب أن يكون الفاعل رفعاً في الموضع الذي لا لبس فيه لليلة التي ذكرنا ولما سذكروه من العلل في مواضعها ، فرأيت غيري ، فقد علمت أن المرفوع وهو ذلك الفاعل عهدته مرفوعاً وحده ، وأن المفعول الذي لم تعهده مرفوعاً»^(٨١).

فالذي يلاحظ هنا أن الأمر لم يعد كما كان وإنما صار التعليل للقاعدة فيه إعمال للفكر والعقل مع افتراض الأمثلة التي تتعارض مع القاعدة ثم الرد عليها وإرجاعها إلى ما يجب أن تكون عليه متسقة مع القاعدة. فالتناول لم يعد كما كان في كتاب سيبويه والنص على العلة ليس كما رأيناه في أبوابه بما هو متسق مع منهج الكتاب الوصفي

(٨٠) السابق ، ج ١ ، ١٤١.

(٨١) المقتضب للمبرد ، ج ١ ، ١٤٦.

واعتماده على الشواهد المنقولة من كلام العرب الفصحاء. وفي باب (حروف العطف بمعانيها) والذي نجده عند سيبويه حديث عن حروف الإشراف يذهب المبرد فيه إلى هذا المعنى نفسه فيقول: «ومنها الواو ومعناها إشراف الثاني فيما دخل فيه الأول ، وليس فيها دليل على أيها كان أولاً نحو قولك: جاني زيد وعمرو»^(٨٢).

فالمصطلحات صارت أكثر تحديداً والتناول للشواهد النحوية وإن تأثر بسالفه إلا أنه صار يعول فيه على الأمثلة التي تناقش وتحلل لتعليل الحكم النحوي ، ثم يأتي بما يتسق مع هذه الأمثلة من شواهد و« من اليسير جداً على قارئ هذا الكتاب — المقتضب — أن يلاحظ أن مؤلفه قد تقيّد إلى درجة كبيرة بما جاء في كتاب سيبويه من مادة لغوية ومن أحكام وآراء تتصل بهذه المادة ومن أمثلة وشواهد ونصوص اللغة التي استعملها سيبويه للتطبيق والاستدلال ، كما أنه من اليسير جداً عليه أن يدرك أن طائفة من الفروق بين الكتابين توضّح مع بساطتها إلى حد ما يمكن أن يكون قد جدّ على الدرس النحوي بعد سيبويه نتيجة للظروف الزمانية والعقلية»^(٨٣).

على أنه إذا قارن الفرد بين طريقة الكتابين في استخلاص القاعدة النحوية ، فصنع سيبويه في ذلك واضح كما تقدم من حشده للشواهد والقوالب اللغوية والخصائص التركيبية مستخلصاً الحكم أو تاركاً للقارئ استخلاص الحكم ، فعلى حين يفعل سيبويه ذلك نجد المبرد يهتم بالمعاني الماثلة في الذهن والتفصيل لها والتنويع والتشقيق مما ييسّر بمنحى يختلف عما كان معهوداً في ذلك الوقت حتى إن هذا الأمر جعل بعض الباحثين يذهب إلى أن كتاب المبرد كتاب معياري بينما كتاب سيبويه كتاب أقرب إلى الوصفية في تحليل ظواهر اللغة^(٨٤).

(٨٢) السابق ، جـ ١ ، ص ١٤٨.

(٨٣) تطور الدرس النحوي ، د. حسن عون ، ص ٩٧.

(٨٤) النحو ومناهج التأليف والتحليل ، شعبان عوض محمد العبيدي ، منشورات جامعة قار يونس ،

٢٠٢٢ م ، ص ٢٠٢.

فالمقتضب مثل خطوة إلى الأمام في الدرس النحوي ، وفتح الباب أمام الدارسين للوقوف على آرائه واعتلالاته مما مكن للقاعدة النحوية وبدأت بوادر الدراسة المعيارية في النحو العربي تطفو على السطح ، فالدارس لم يعد يقف عند الشواهد بالملاحظة والتحليل والوصف وإنما يأتي بالأمثلة التي تؤكد ما ذهب إليه من حكم ثم يأتي بالشواهد التي تعينه على ذلك. وقد تميزت تراجم أبواب المقتضب بالآتي:

١. الإيجاز: حيث عمد إلى اختصار كثير من أبواب الكتاب فلم تطل عنده العناوين^(٨٥) ، فعلى سبيل المثال عبر سيبويه عن دخول الألف واللام على الحال بقوله: « هذا باب ما ينتصب فيه الصفة ؛ لأنه حال وقع فيه الألف واللام ، شبهوه بما يشبه الأسماء بالمصادر نحو قولك: فاه إلى فيّ ، وليس بالفاعل ولا بالمفعول ، فكما شبهوه هنا بقولك: عوده على بدئه ، كذلك شبهوا الصفة بالمصدر فشذ هذا كما شذت المصادر في بابها حيث كانت حالاً ، وهي معرفة ، وكما شذت الأسماء التي وضعت في موضع المصدر ، وما يشبه بالشيء في كلامهم وليس مثله في جميع أحواله كثير وقد بين فيما مضى وتراه أن شاء الله تعالى»^(٨٦). وهو عنوان طويل وقد اختصره الميرد بقوله: (هذا باب ما يكون حالاً وفيه الألف واللام على خلاف ما تجري الحال لعله دخلت)^(٨٧). فعنوان المقتضب وإن بدا طويلاً نوعاً ما إلا أنه مثل نقلة لتراجم الأبواب فيه شيء من الاختصار والإيجاز والتحديد.

٢. وضوح عبارات التراجم: حيث خلت عبارات المقتضب من ذلك الغموض الذي رأيناه في عبارات أبواب الكتاب ، ولعل ذلك مرده إلى استقرار المصطلحات والسعة في تداولها بين النحاة اللاحقين مما شكل فهماً عاماً مدركاً لها ، وعلى ذلك إذا نظرنا لنماذج من هذه الأبواب نجدها غاية في الإيجاز والوضوح مثل: (هذا باب الفاعل

^(٨٥) المقتضب ، مقدمة المحقق جـ ١ ، ص ٧٢.

^(٨٦) الكتاب ، جـ ١ ، ص ١٩٨.

^(٨٧) المقتضب ، جـ ٣ ، ص ٢٧١.

— هذا باب حروف العطف بمعانيها — هذا باب مسائل الفاعل والمفعول ، وغير ذلك من تراجم الأبواب التي أضحت واضحة استقر عليها حال العناوين في الدرس النحوي عند النحاة اللاحقين.

٣. المنحى التعليمي: لا يزال المبرد متأثراً بالكتاب في تصديره تراجم الأبواب باسم الإشارة ، (هذا باب كذا) ، وهي عبارات تدل على أن المنهج التعليمي ما زال مستمراً لدى المبرد ، يدل على ذلك أنه لا يزال على طريقة سيبويه في دمج أبواب النحو والصرف ، والاهتمام بتعليم الناس العربية نحواً وصرفاً ولغة وغيرها من أساليب العرب في الكلام.

وإذا تركنا المقتضب إلى مؤلف آخر في النحو العربي لا يقل أهمية عنه ، وهو أصول ابن السراج. ويعتبر هذا الكتاب من الكتب التي أحدثت تغييراً كبيراً في الدرس النحوي ، حتى قيل عن صاحبه « ما زال النحو مجنوناً حتى عقله ابن السراج بأصوله »^(٨٨).

وتكمن أهمية الكتاب في أن صاحبه قد نهج للدرس النحوي نهجين ، نهج يمثل النحو التعليمي الذي لا يستغني عنه طالب العلم ، أما النهج الثاني فيتمثل في النحو التخصصي الذي يوغل صاحبه في دراسة الفكر النحوي وذلك بالوقوف على طريقة النحاة في التعليل لقواعدهم ، وهي نظرة متقدمة لما ينبغي أن يكون عليه موقف معلم النحو من الدارسين وتصنيفهم إلى متخصصين وغير ذلك ، وهو ما سارت عليه مناهج التعليم في النحو العربي في تدريس النحو للمتخصصين وغير المتخصصين ولعل ابن السراج قد سبق إلى ذلك عند حديثه عن اعتلالات النحويين حيث قال: « واعتلالات النحويين على ضربين : ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب كقولنا : كل فاعل مرفوع وضرب آخر يسمى علة العلة مثل أن يقولوا : لِمَ صار الفاعل مرفوعاً والمفعول به منصوباً ولم إذا

(٨٨) معجم الأدباء ج ١٨ ص ١٩٨ .

تحركت الياء والواو وكان ما قبلهما مفتوحاً قلبتا ألفاً وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب» (٨٩).

فقد نص ابن السراج على أن هذا الضرب ، وهو الثاني المسمى بعله العلة لا يتفق مع الغاية من الدرس النحوي المتمثلة في تعليم الناس طرائق العرب في الكلام لأجل تمثلها ، وهو ما أمه السابقون من العلماء واصطلحوا عليه بتعليم الناس العربية ، أما العلل الأول فهي التي إذا اطردت وُصِلَ بها إلى كلامهم ، فهذا النص ينبه إلى أن ابن السراج يميل إلى الفصل بين تعلم طرائق العرب في الكلام حتى يحتذيهما المتكلم وبين طريقة النحاة في وضعهم قواعدهم والتعليل لها ، وهو أمر ليس من شأنه أن يعلم طرائق العرب في التعبير بقدر ما هو معرفة فن الجدل عند النحاة.

وقد أقبل ابن السراج على تأليف كتابه الأصول وهو يحمل هذه الخطة ، وعلى ذلك فقد نقل أبواب سيبويه نقلة نوعية تمثلت في الآتي:

١. خللت أبواب الأصول من التداخل الذي لوحظ في أبواب سيبويه التي تداخلت بحيث لا يمكن التمييز بينها.

٢. التزم الاختصار في التبويب.

٣. تميزت أبوابه بوضوح الرؤية وسهولة العبارة.

٤. لم يسر على طريقة سيبويه التي عمد فيها إلى تصدر ترجمة الباب بقوله: « هذا باب كذا ».

ولعل هذا الاتجاه الذي سار عليه ابن السراج قد أكسب أصوله مكانة خاصة في الدرس النحوي بعد سيبويه ، وقد شكلت أبوابه صورة شبه نهائية في التبويب ، إذ إن كتب النحو في الوقت الحاضر لم تخرج كثيراً عن هذا الذي انتهى إليه ابن السراج من تبويب «فقد رُتّب على الشكل الذي ألفناه في الوقت الحاضر ، فبدأ بمرفوعات الأسماء ثم

(٨٩) الأصول في النحو أبو بكر محمد بن سهل بن السراج ، تحقيق: عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة

الرسالة ١٩٨٨ م ، ج ١ ، ص ٣٥.

المنصوبات والمجرورات ، وانتقل بعد ذلك إلى التوابع كالنعت والتوكيد وعطف النسق وعطف البيان ، والعطف بالحروف . ثم أشار إلى نواصب الأفعال وجوازها وزاد باب التقديم والتأخير ، وباب الإخبار بالذي وبالألف واللام ، وانتهى إلى مسائل التصريف»^(٩٠).

وإذا حاولنا تتبع التبويب بعد ابن السراج فإننا لا نكاد نظفر فيه بكبير تغيير في الدرس سواء على مستوى المصطلحات أم على مستوى رصف الأبواب تقديماً وتأخيراً وفقاً لدواع تتعلق بقضايا تسهيل النحو وتبسيطه وتقريب مباحثه إلى أذهان دارسيه ، وتبعاً لذلك عمدت كتب النحو إلى اختصار تراجم الأبواب والبعد عن استعراض كلام العرب والخلوص منه إلى الحكم على ما كان يفعل المتقدمون ، وإنما صار الباب يصدر بأمثلة يعتمد الدارسون إلى تحليلها ووصفها والخلوص منها إلى قاعدة نحوية يستظهرها متعلم النحو ، وربما لجأوا إلى نظمها تسهيلاً للحفظ والاستظهار ، وتبعاً لذلك لم يتعد عنوان الباب الكلمة أو الكلمتين وعليه فإذا نظرنا إلى كتب النحو بعد ابن السراج نجد هذا الأمر ماثلاً فيها ولعل ذلك كان استجابة لحاجة المعاصرين لهم من المتعلمين الذين بعدت بهم الشقة عن طريقة القدماء في درس النحو وتعلم العربية فشاء هؤلاء العلماء أن يخرجوا بهذه الأبواب إلى الطريقة التي تمكنهم من تعليم معاصريهم النحو وتمكينهم من حفظ أبوابه ومعرفة مصطلحاته ، وعلى ذلك نجد أن النحو قد اتجه إلى التعريف ووضع الحدود والاهتمام بضرورة ضبط هذه الحدود وإحكامها حتى تكون جامعة مانعة ، وقد أدى ذلك الاهتمام بالحدود والتعريفات إلى انغلاق النحو على فهم كثير من الدارسين له ، ولعل لغة هذه الكتب والعبارات التي صيغت بها كان لها أكبر الأثر في هذا الأمر ، وعلى هذا فإن كثيراً من الدراسات الحديثة المطالبة بضرورة تسهيل الدرس النحوي ، وتيسير مباحثه قد وقفت عند هذه اللغة ورأت أن يتخلص منها النحو إلى لغة قريبة من الفهم بحيث تكون « لغة علمية خالية من الجُمود والابتذال والتكرار

(٩٠) الأصول ، لابن السراج ، ج ١ ، ص ٨٢.

لغة تحمل حقائق النحو في إحكام ودقة بحيث يساعد كل ذلك على استيعاب قواعد النحو»^(٩١).

كما نادى هؤلاء العلماء إلى ضرورة إعادة النظر في التبويب النحوي وهي دعوة بدت مبكرة عند ابن مضاء القرطبي في كتابه الرد على النحاة وذلك بدمج بعض الأبواب والتخلص من أبواب أخرى كباقي التنازع والاشتغال غايتهم في ذلك تنقية أبواب النحو من كل ما لا يفيد الدارس في نطقه أو كتابته^(٩٢).

(٩١) مباحث في مشكلات النحو العربي وسبل علاجها ، د. ومحمد غالب عبد الرحمن وراق ، مطبعة جامعة إفريقيا العالمية ، ٢٠٠٤ م ، ص ٨٤.

(٩٢) مباحث في مشكلات النحو ، د. محمد غالب ، ص ٨٧. وانظر إحياء النحو ، د. إبراهيم مصطفى ص ٣.

نتائج البحث:

وبما تقدم نستطيع أن نخلص إلى النتائج التالية:

١. تمثل أبواب الكتاب اتجاهات واضحة لسببويه في تعليم الناس طرائق العرب في التعبير وأساليبهم في ذلك ، ومن هنا نستطيع أن نقول إن مصطلح (تعليم العربية) — ذلك المصطلح الذي اتجه إليه الدرس النحوي باكراً في نشأته الأولى — يتحقق في هذه الأبواب التي عقدها سيبويه ، فأقبل عليها معاصروه وتفاعلوا معها وضمموا مادتها وثقفوا أنفسهم بها ؛ فأصبح الكتاب منهلاً للعلماء يصدررون منه ، ولا نكاد نجد تعريفاً بعالم من هؤلاء إلا ونجد نصاً على قراءته الكتاب.

٢. تأثرت أبواب الكتاب بجملة أشياء منها النشاط العلمي الذي كان يتم في حلقات الدرس في بعض مساجد البصرة والكوفة وفي مجالس العلماء المختلفة ، وهي مجالس يدور فيها الجدل والنقاش وتطرح فيه المسائل إضافة إلى ما كان ينقله العلماء من كلام العرب الفصحاء في البادية وحاجة هذا الكلام إلى الوصف والتحليل.

٣. كان سيبويه يضع المسائل النحوية التي يناقشها في باب شامل تدرج تحت أبواب صغرى وقضايا متعلقة به ، ولذلك كان يفرع من هذه الأبواب الشاملة قضايا يتحدث عنها وبسبب من ذلك كثر الاستطراد في بعض الأبواب.

٤. يكمن الغموض في بعض أبواب الكتاب في استعمال صاحبه لمصطلحات صاغها بعبارات كانت مألوفة لمعاصريه ولكن بتقادم العهد أصبحت خافية على الذين أتوا بعده ، مما جعل هذه الأبواب تخفى على كثير من الدارسين إضافة إلى اكتفائه بالإشارة العابرة لقضية لم يقف عليها كثير ممن أتى بعده أيضاً مما أدى إلى غموض هذه الأبواب.

٥. تأثرت أبواب الكتاب بطريقة سيبويه في وصف كلام العرب ، وقد بدا هذا الأثر جلياً في تعليقاته لبعض المسائل وبدا ذلك في كثرة الاستطراد الذي أدى إلى اكتساب أبوابه الصبغة التعليمية بكل ما فيها طرائق كالحوار الذي أثر كثيراً في عناوين هذه الأبواب فالتجته نحو الطول واستجابة لهذا المنحى.

٦. وقف الدرس النحوي بعد سيبويه زمنًا لا يرح مكانه وأصبح يجتر مسائل سيبويه ، ولم يجسر العلماء على التأليف بعده وكان لذلك أثره الإيجابي — كما يعتقد الباحث — إذ إن النحاة قد انشغلوا بمعالجة الكتاب وفهم مسائله مما أكسبهم ثقافة قوية ومعرفة عميقة بكلام العرب مكنتهم بعد ذلك من إحداث تغيير في شكل تراجم أبواب نحوهم ، فاتجهت هذه الأبواب إلى التحديد والاختصار وابتعدت عن الاستطراد مما شكل إضافة جديدة لطريقة الدرس النحوي في تعليم الناس العربية.